اثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم علي الموازنة العامة دراسة تطبيقية علي مصر

The impact of governmental policies in rationalizing subsidization on the general budget An applied study on Egypt

هاني محمد السيد علي

مدرس اقتصاد بمعهد اكتوبر العالي للهندسة والتكنولوجيا – مدينة ٦ أكتوبر

hanymalli88@gmail.com

المستخلص

تعد سياسات الحكومة في ترشيد الدعم أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الموازنة العامة في مصر، حيث تسعى الحكومة المصرية إلى خفض النفقات الحكومية وزيادة الإيرادات لتحسين الموازنة العامة، ولذلك فإن تطبيق سياسات ترشيد الدعم تعد ضرورية في السنوات الأخيرة، وقامت الحكومة المصرية بتطبيق عدة سياسات لترشيد الدعم، ومن بين هذه السياسات تحرير أسعار الوقود والكهرباء ورفع أسعار بعض السلع الأساسية، كما تم تطبيق سياسات لدعم الأسر الفقيرة وتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، وتم إدخال هذه السياسات بعد أن شهدت مصر زيادة كبيرة في العجز المالي، وكانت الحكومة في حاجة إلى خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات ومع ذلك فإن هذه السياسات قد تسببت في زيادة الأسعار وتقليل القدرة الشرائية للمواطنين، مما يؤثر على الاقتصاد العام ويؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، وبشكل عام يمكن القول ان سياسات ترشيد الدعم تؤثر بشكل كبير على الموازنة العامة في مصر، ولكن من المهم توفير حماية اجتماعية للأفراد المتضررين من هذه السياسات، بما في ذلك الأسر الفقيرة والمحتاجين، كما تهدف تلك الدراسة الى ضرورة ترشيد الدعم لرفع كفاءة مخصصاتها وتحسين توزيع الدخول وتحقيق الاستقرار الأجتماعي والسياسي، وكذلك بيان دور وحجم الدعم وقصور السياسات القائمة على تنفيذه في زيادة عجز الموازنة ومدى قابلية ترشيد الدعم وخفضه في السيطرة على عجز الموازنة العامة ، كما توصلت الدراسة الي ان الدعم الحكومي يمثل أداة اقتصادية هامة تلقي بتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة لذلك ينبغي أن يتم هيكلة الدعم الحكومي في اطار استراتيجية قومية لها أهداف محددة لا تمثل استجابات تلقائية لضغوط مجتمعية.

الكلمات المفتاحية : سياسات الحكومة – ترشيد الدعم – النفقات الحكومية – الموازنة العامة – الإيرادات.

Abstract:

Government policies in rationalizing support are one of the main factors that affect the general budget in Egypt, as the Egyptian government seeks to reduce government expenditures and increase revenues to improve the general budget. Therefore, implementing policies to rationalize support is necessary in recent years, and the Egyptian government has implemented several policies to rationalize Support: Among these policies are liberalizing fuel and electricity prices and raising the prices of some basic commodities. Policies were also implemented to support poor families and reduce dependence on government support. These policies were introduced after Egypt witnessed a significant increase in the fiscal deficit, and the government needed to reduce spending. And increasing revenues. However, these policies have caused an increase in prices and reduced the purchasing power of citizens, which affects the general economy and leads to social unrest. In general, it can be said that subsidy rationalization policies greatly affect the general budget in Egypt, but it is important to provide protection Social support for individuals affected by these policies, including poor families and the needy. This study also aims to rationalize support to raise the efficiency of its allocations, improve income distribution, and achieve social and political stability, as well as clarifying the role and size of support and the shortcomings of the policies based on its implementation in increasing the budget deficit and the extent of the possibility of rationalization. Subsidies and their reduction help control the public budget deficit. The study also concluded that government support represents an important economic tool that affects various economic variables. Therefore, government support should be structured within the framework of a national strategy with specific goals that do not represent automatic responses to societal pressures.

Keywords: Government policies - rationalization of support - government expenditures - general budget - revenues.

القسم الاول: منهجية البحث:

اولاً:- مقدمة البحث:

تعتبر الموازنة العامة لأي دولة من أهم المسائل الاقتصادية التي تواجهها، فهي تعكس صحة الاقتصاد الوطني واستقراره، وتحدد مستوى الإنفاق والإيرادات التي تحتاجها الحكومة لتنفيذ خططها وبرامجها، ولذلك فإن سياسات الحكومة في ترشيد الدعم تلعب دورًا هامًا في تحقيق الاستقرار المالي وتحسين الموازنة العامة، وتعتبر قضية ترشيد الدعم من أهم القضايا الاقتصادية عند مناقشة الموازنة العامة لمعظم الدول، حيث يترتب الدعم لجميع المتغيرات الاقتصادية التي تمثل الحياة المادية للمجتمع من دخل وإنتاج واستهلاك وادخار واستثمار وتوزيع

فرص عمل، وكذلك يترتب الدعم بالقطاعات الاقتصادية سواء عامة أو خاصة (سلعية أو خدمية)، كما يرتبط الدعم بالفجوات في الهيكل الاقتصادي مثل الفجوة الغذائية ومن ثم قضايا الإكتفاء الذاتي، كذلك يرتبط بالسياسات الاقتصادية للدولة سواء نقدية أو مالية، كما يرتبط بشكل مباشر بقضايا مشكلات الفقر وارتفاع الأسعار (التضخم)، وكذلك تعتبر العلاقة بين زيادة مخصصات الدعم وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة من الموضوعات الهامة، وبالتالي يرى بعض الاقتصاديين ان زيادة مخصصات الدعم تعتبر من الأسباب الرئيسية في عجز الموازنة العامة للدولة، كما ظهرت نداءات بضرورة تخفيض الدعم أو الغاؤه، ولكن إلغاء الدعم سوف يكون له مشاكل كبيرة خاصة على الأسر الفقيرة، لذلك لابد من ترشيد الدعم ووصول الدعم لمستحقيه وتقليل الهدر في نظام الدعم مما ينتج عن ذلك تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة في مصر [١].

كما يعد ترشيد الدعم بمثابة المنطق الصحيح لتحقيق العدالة الأجتماعية، وتصحيح اختلالات الموازنة العامة والحد من الدين العام وأعبائه مما يساهم في خفض عجز الموازنة العامة واسعار الفائدة، كما تكمن أهمية ترشيد الدعم في إعطاء دفعة للنمو والحد من الفقر، كما يسهم في توليد فرص اقتصادية وتخصيص أكثر كفاءة للموارد وخلق بيئة محفزة للنمو وتطوير النشاط الاقتصادي [٢].

وفي مصر تواجه الحكومة التحدي الكبير في توفير الدعم اللازم للمواطنين والحفاظ في الوقت نفسه على الموازنة العامة، خاصة في ظل زيادة العجز المالي وارتفاع الدين العام، ولذلك فإن سياسات ترشيد الدعم تعتبر من أهم السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لتحقيق الاستقرار المالي وتحسين الموازنة العامة، كما تهدف هذه السياسات إلى خفض النفقات الحكومية وزيادة الإيرادات، عن طريق تحرير أسعار الوقود والكهرباء ورفع أسعار بعض السلع الأساسية، كما تهدف إلى دعم الأسر الفقيرة وتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، ولكن تطبيق هذه السياسات يتسبب في زيادة الأسعار وتقليل القدرة الشرائية للمواطنين، مما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، لذلك يجب توفير حماية اجتماعية للأفراد المتضررين، وبالرغم من تحقيق بعض الإيجابيات، إلا أن التأثير الحقيقي لسياسات ترشيد الدعم على الموازنة العامة في مصر لا يزال يحتاج إلى دراسة دقيقة وتحليل شامل للبيانات المتاحة [٣].

ثانياً:- مشكلة البحث

لضرورة الإبقاء على الدعم من الناحيتين الاقتصادية والأجتماعية لابد من اتباع حزمة من الأجراءات التي تعمل على إعادة هيكلة الدعم وزيادة كفاءة الدعم من خلال توصيلة الى مستحقية مباشرة، وترتيب أولويات الإنفاق الأجتماعي على الدعم من منظور اخر، مما يحقق الأهداف الاقتصادية والأجتماعية لتلك المنطومة، كما

أن اصلاح وترشيد الدعم منظومة تظهر نتائجه في انخفاض حجم الموازنة العامة حيث يمثل الدعم في مصر نسبة كبيرة من الانفاق الحكومي، لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في أثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم على الموازنة العامة، فإعادة موارد الدعم بإتجاه زيادة الإنفاق الانتاجي يعمل على زيادة النمو في الأجل الطويل، وكذلك يعمل على تحسين رفاهية الفقراء ومحددات الدخل مما يعمل على زيادة الانفاق لصالح تلك الفئات، كما يعتبر دعم السلع التموينية ودعم الوقود ودعم الطاقة في ظل استمرار عجز الموازنة العامة يتطلب بالضرورة تغيير السياسات المطبقة في ترشيد الدعم ، وربما يتطلب الأمر تغيير بعض القوانين أو الأجراءات المتبعة في هذا الشأن ، كما أن التأكيد على تحقيق العدالة الأجتماعية ربما يوصي للوهلة الأولى بتخفيض الأعباء عن اصحاب الدخول المنخفضة، وزيادتها على اصحاب الدخول المرتفعة بالتزامن مع زيادة السلع العامة التي تقدمها الدولة، **وبناء على ما سبق تتلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :**

ما هو أثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم علي الموازنة العامة في مصر ؟

و يمكن صياغة هذه المشكلة في الرد علي التسؤلات الاتية :

١- ما هي اهم سياسات ترشيد الدعم على الموازنة العامة في مصر؟

٢- ما هي أفضل السياسات التي يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف المرجوة في ترشيد الدعم في مصر؟

٣- هل يؤثر ترشيد الدعم على الأسعار والتضخم في مصر؟

٤- كيف يمكن الاستفادة من سياسات ترشيد الدعم؟

ثالثاً:- أهمية البحث

١- المساهمة في تحقيق التوازن في الموازنة العامة وتخفيض العجز المالي: يعد ترشيد الدعم أحد السياسات الحكومية التي يمكن اتباعها لتحقيق التوازن في الموازنة العامة وتخفيض العجز المالي، وذلك عن طريق تقليل النفقات الحكومية الكبيرة .

٢- تحسين الاقتصاد الوطني: يساعد ترشيد الدعم في تحسين الاقتصاد الوطني بشكل عام، من خلال تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مجالات مختلفة، كما يمكن استخدام المدخرات في تمويل مشاريع تنموية أخرى.

٣- تحسين الإدارة المالية للحكومة: يمكن أن يساعد ترشيد الدعم في تحسين الإدارة المالية للحكومة، ويمكن تحسين إدارة الموارد المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإنفاق الحكومي.

٤- تحقيق العدالة الأجتماعية: يمكن أن يساعد ترشيد الدعم في تحقيق العدالة الأجتماعية، من خلال تخفيض تكلفة المنتجات الأساسية وتحسين قدرة المواطنين على الحصول على المواد الضرورية.

٥- دراسة تجربة مصر في ترشيد الدعم وتحليل نتائج التطبيق.

رابعاً:- أهداف البحث

١- يعد الدعم هو أحد أدوات الانفاق العام للحفاظ على البعد الأجتماعي لخطة التنمية الاقتصادية والأجتماعية.

٢- دراسة تأثير سياسات ترشيد الدعم على الموازنة العامة في مصر.

٣- تحديد السياسات التي يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف المرجوة في ترشيد الدعم في مصر.

٤- تحديد الآثار الإيجابية والسلبية لترشيد الدعم على المجتمع المصري.

٥- دراسة دور الحكومة والمؤسسات المالية في تحقيق الأهداف المرجوة لترشيد الدعم في مصر.

خامساً:- فروض البحث

توضح فروض البحث الفروض المفترضة التي سيعتمد عليها الباحث في دراسته لمشكلة البحث، وهي كما يلي:

الفرض الأول: أن سياسات الحكومة المصرية في ترشيد الدعم ستؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود من خلال تقليل النفقات العامة وتحسين الاقتصاد العام.

الفرض الثاني: أن تطبيق سياسات ترشيد الدعم في مصر سيتم بشكل صحيح وفعال، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تأثيرها على المواطنين الأشد فقراً.

الفرض الثالث: أن هناك علاقة إيجابية بين ترشيد الدعم وتحسين الموازنة العامة في مصر، وأن هذه العلاقة يمكن قياسها وتحليلها بشكل كمي.

الفرض الرابع: أن الدراسات السابقة والتقارير الرسمية ستوفر مصادر كافية من المعلومات والبيانات لتحليل أثر سياسات ترشيد الدعم على الموازنة العامة في مصر.

سادساً:- مصادر الدراسة

تتضـــمن كل من : البيانات المطلوبة لهذه الدراســـة ومصـــادرها ومجتمع الدراســـة والعينة وأدوات جمع البيانات، وأسلوب تحليل البيانات ، وذلك على النحو التالي:

البيانات المطلوبة ومصادرها: اعتمد الباحث في اتمام هذه الدراسة على نوعين من البيانات:

أ- **البيانات الثانوية:** يمكن توضيحها من خلال عرض الجوانب المتعلقة بالإطار النظري للدراسة، ومشكلة الدراســة وفروض واهداف الدراســة وأهميتها وتحديد مجتمع وعينة الدراســة ومصــادرها، وذلك من خلال الاعتماد على عملية المســـح المكتبي المتمثل فى المراجع، والأبحاث والرســـائل العلمية والدوريات والمقالات العلمية .

ب-**البيانات الأولية:** يعتمد الباحث في تجميع بيانات الدراســة من مصــادرها الأولية وســوف يقوم الباحث بإعدادها لغرض هذه الدراســة وقام بتحليل هذه البيانات بما يمكنه من اختبار فروض البحث والتوصــل الى النتائج .

سابعاً:- منهجية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك على الشكل التالي:

أ. **المنهج الوصـفي:** والذي يعتمد على العودة إلى الأدبيات المتعلقة بموضـوع الدراسـة، وإلى نتائج الدراسـات السـابقة من رسـائل جامعية وأبحاث ومراجع أجنبية، وذلك بهدف توضـيح أهم المواضـيع والمسـائل التي يتضمنها الإطار النظري للدراسة.

ب. دراسة قياسية عن " **اثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم علي الموازنة العامة**"

- التحليل الإحصائي: يتضمن تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الإحصاءات والرسومات البيانية والتحليل النوعي.
- تفسير النتائج: يتضمن تفسير النتائج المستنتجة من التحليل الإحصائي والتحليل النوعي، وتوضيح مدى تأثير سياسات الترشيد على الموازنة العامة في مصر.
- صياغة الاستنتاجات: يتضمن صياغة استنتاجات نهائية تتعلق بأثر سياسات الترشيد على الموازنة العامة في مصر، وتوصيات لتحسين السياسات والتدابير المستقبلية.

ثامناً:- حدود الدراسة

حدود زمانية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة بالفترة المحصورة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٣.

حدود مكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في "**اثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم علي الموازنة العامة دراسة تطبيقية علي مصر**"

تاسعاً:- الدراسات السابقة:

١-دراسة رفاعي, وليد أحمد& شيماء عمر بعنوان: تقدير حجم الإنفاق الحكومي المعظم للرفاهية الاقتصادية في مصر. (٢٠٢٣) [٤].

هدفت الدراسة إلى تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي المعظم للرفاهية الاقتصادية بالتطبيق علي الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠ -٢٠٢٠)، وللوصول لهذا الهدف اعتمدت الدراسة على كل من: المنهج الاستقرائي من خلال استعراض الأدبيات الاقتصادية المختلفة عن حجم الإنفاق الحكومي الأمثل المعظم للرفاهية الاقتصادية بصفة عامة، كما تم الاستعانة بالمنهج الاستنباطي للتعرف على مدى انطباق "منحني آرمي" Armey Curve – المحدد للحجم الأمثل للإنفاق الحكومي المعظم للرفاهية – علي الاقتصاد المصري، كما تم استخدام نفس المنهج في قياس حجم الإنفاق الحكومي الأمثل المعظم للرفاهية الاقتصادية في مصر، من خلال نموذج التكامل المشترك Co-integration وفق منهجية: "جوهانسن – جيسليوس"(Johansen and Juselius) ، ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع .ARDL

وقد توصلت الدراسة الى أن إشارة متغير معدل الإنفاق الحكومي موجبة، بينما كانت إشارة مربع معدل الإنفاق الحكومي سالبة ومعنوية، مما يدل على أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والرفاهية الاقتصادية في مصر يمكن تمثيلها على شكل الجرس المقلوب (منحنى آرمي). كما بينت النتائج أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في مصر هو حوالي ٣٠ % في المتوسط، وهي نفس القيمة التي توصلت لها دراسة (Israa El Husseiny, 2019)، ويلاحظ أن نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر من حجم الإنفاق الحكومي الأمثل خلال عشر سنوات على الأقل من سنوات الدراسة، خاصة خلال السنوات ما بعد ثورة يناير ٢٠١١.

٢- دراسة عبدالعظيم البنا, على عبدالفتاح محمد, بعنوان: مدخل مقترح لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وأثره على النظام المحاسبي الحكومي في مصر (٢٠٢٣).[٥]

استهدفت الدراسة بناء مدخل مقترح لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج في مصر، وأثر ذلك على تطوير النظام المحاسبي الحكومي بما يلائم تطبيق تلك الموازنة، ودورها في تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، وتوجيه الإنفاق العام وفقاً للرؤية الاستراتيجية للدولة والنتائج والأثار المخطط تحقيقها، من خلال استعراض كيفية إعداد وتنفيذ هذه الموازنة بدء من ترجمة الأهداف الاستراتيجية في شكل برامج رئيسية وفرعية وأنشطة وتوزيع البرامج والأعتمادات المالية على الوزارات والجهات الحكومية وفقاً لمساهمة كل جهة في تحقيق النتائج المخططة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوي لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج على جودة مدخلات النظام المحاسبي الحكومي، وعلى حوكمة واتساق النظام المحاسبي الحكومي، وعلى جودة التقارير المالية الحكومية، وعلى جودة الاتصال بين الجهات الحكومية.

٣- دراسة جابر مرسي محمد, بعنوان: العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة,المجلد ٥١(١), (٢٠٢١)[٦].

كان الهدف من هذه الدراسة إجرء دراسة تحليلية للعلاقة بين العجز الموازنى ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩) باستخدام المنهج التحليلي للإحصائيات والبيانات , كما تم استخدم المنهج الكمى لقياس أثر عجز الموازنة علي معدل التضخم وتوصل البحث إلي أن عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع التزايد من عام إلي آخر خلال العقدين الماضيين , ومن ثم فإنه يعد عجزاً هيكلياً وليس عجزاً دورياً, لأنه غير مرتبط بالدورة التجارية , بل هو مستمر في التزايد برغم من معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في تلك الفترة كما أن هناك علاقة طردية موجبة في الأجلين (القصير والطويل) بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم .

٤- دراسة لمياء عبدالرحمن إسماعيل.بعنوان: ترشيد الدعم وأثره على الموازنة العامة للدولة في مصر (دراسة وتحليل). (٢٠٢٠)[٧].

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٨٩/١٩٩٠ – ٢٠١٨/٢٠١٩) باستخدام منهج اختيار التكامل المشترك باستخدام نموذج (NARDAL) ، وكشفت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة أن العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة علاقة غير خطية ، حيث أن قيمة الاحتمالية Probability لاختبار F أقل من ٥٪ وتعنى هذه النتيجة أن العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة

للدولة غير تناظرية أو غير تماثلية Asymmetric طويلة الأجل، ويدعم هذه النتيجة أن أحد هاتين المقدرتين معنوي حيث أن الزيادة في الدعم بمقدار ١٪ يؤدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة ٣.٥٪ طبقاً لمقدرات الأجل الطويل.

٥-دراسة قحقاح طاهر, & معمري خالد بعنوان: اثر الانفاق العام على التضخم والنمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠— ٢٠٢٠(٢٠٢٠)[٨].

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الأثر الذي يحدث في مختلف التغيرات التي تطرأ على النفقات العامة في التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، مستخدمين عينة دراسة تمتد من سنة ١٩٨٠ الى غاية ٢٠٢٠ من خلال استعراض الاطار النظري الخاص بالإنفاق العام وعلاقته بكل من النمو الاقتصادي والتضخم، مع تحليل واقع وتطورات متغيرات الدراسة في الجزائر، ليتم بعدها اجراء الدراسة التطبيقية بالاعتماد على نموذج اشعة الانحدار الذاتي (VAR) وتوصلت الدراسة الى بعض النتائج والتي كانت من أهمها ان الانفاق العام يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في المدى القصير، بينما العلاقة بين الانفاق العام والتضخم علاقة عكسية في الجزائر.

٦-دراسة عزام، محسن عبدالغفار بعنوان: مدى الاختلاف بين الموازنات الفرعية للموازنة العامة في مصر لأغراض ترشيد العجز، دراسة تطبيقية (٢٠١٩) [٩].

تهدف الدراسة الى التعرف على محددات عجز الموازنة العامة في مصر على مدار ١٠ سنوات مالية معتمدة على بيانات الفترة من ٢٠٠٦ وحتي ٢٠١٦ من خلال تحليل مدى جوهرية التباين بين الموازنات الفرعية المدرجة بالموازنة العامة، بالاضافة الى التركيز على التنبؤ بالعوامل الاكثر تأثيراً في عجز الموازنة العامة، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط طردية قوية عالية المعنوية بين العجز الكلى والعجز النقدي بالموازنة العامة بالاضافة الى وجود علاقة عالية المعنوية وطردية بين نسبة الأجور والفوائد والدعم من ناحية والعجز الكلي بالموازنة من ناحية أخري .

٧-دراسة عبدالحميد، خالد عبدالحميد حسانين، بعنوان: السياسات الاقتصادية المقترحة لعلاج عجز الموازنة المصرية. (٢٠١٥) [١٠].

هدفت الدراسة الى تحقيق العدالة الإجتماعية، وتوزيع الدخول وتحفيز الاستثمار، والتوظف، ولقد توصلت الدراسة إلي أن الاقتصاد المصري يعاني من خلل في بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة كالزيادة في عجز الموازنة نتيجة زيادة النفقات بمعدلات نمو أعلي من الزيادة في الإيرادات، حيث بلغ العجز في العام المالي(٢٠١٣-٢٠١٤) نحو ٢٥٥.٤ مليار جنية بنسبة ١٢.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغ العجز في متوسط

فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٣)نحو ٩.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي, وذلك نتيجة زيادة النفقات العامة بنحو ٣٢.٦ مليار جنية سنوياً وبمعدل نمو سنوي قدره ١٢.٥٪, بينما تزداد الايرادات العامة بنحو ٢٢.٨٦ مليار جنية سنوياً بمعدل نمو سنوي قدره ١١.٨٪ ، كما استحوذ بند الدعم والمنح علي النصيب الأكبر من النفقات العامة حيث يلتهم نحو ٢٧٪ من إجمالي النفقات العامة .

القسم الثاني : الاطار النظري للبحث

تأثير السياسات الحكومية على ترشيد الدعم على الموازنة العامة هو موضوع هام يمكن تحليله من خلال عدة محاور، ومن بين هذه المحاور:

المحور الأول: السياسات الحكومية

تُعد السياسات الحكومية مجموعةً من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات بهدف تحقيق أهداف معينة في مجتمعها يتعلق الأمر بإرشاد وتوجيه العمليات الحكومية وتحديد السبل التي تُستخدم لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

اولاً:- تعريف السياسات الحكومية

تُشير السياسات الحكومية إلى مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتوجيه المجتمع وتنظيم شؤنه، وتتضمن هذه السياسات مبادئ التوجيه العامة التي تحدد اتجاهات الدولة وكيفية تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف المحددة.

ثانياً:- أهمية السياسات الحكومية

١- تحقيق الأهداف الوطنية: تساعد السياسات الحكومية في تحقيق الأهداف الكبيرة للدولة، مثل تعزيز الاقتصاد، وتحسين جودة التعليم، وتوفير الخدمات الصحية.

٢- توجيه الاقتصاد: تلعب السياسات الحكومية دورًا حاسمًا في توجيه الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي، سواء من خلال تنظيم الأسواق أو دعم الصناعات الحيوية.

٣- تحقيق العدالة الاجتماعية: تُستخدم السياسات لتعزيز العدالة الأجتماعية عبر توزيع الثروة والفرص بشكل أكثر تكافؤًا، وتحفيز مفهوم المساواة.

٤- إدارة الموارد: تعمل السياسات الحكومية على إدارة الموارد بكفاءة، سواء كان ذلك من خلال تنظيم الإنفاق العام أو استخدام التشريعات للحفاظ على استدامة الموارد[١١].

ثالثاً:- التحديات التى نواجه السياسات الحكومية

١- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية: التغيرات المتسارعة في العوامل الاقتصادية والأجتماعية قد تتطلب ضبطًا وتعديلًا مستمرين للسياسات.

٢- الضغوط السياسية: التحديات السياسية والضغوط من المجتمع قد تؤثر على قدرة الحكومة على تنفيذ بعض السياسات.

٣- توفير التمويل: قد يكون توفير التمويل الكافي لتنفيذ السياسات تحديًا، خاصة في ظل الاقتصادات المتقلبة.

٤- التوازن بين الحقوق والواجبات: يجب على الحكومة تحقيق توازن بين موازين الحقوق والواجبات لضمان عدالة توزيع الفعاليات.

٥- التنسيق بين القطاعات: التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية يمثل تحديًا لتحقيق فعالية أكبر في تنفيذ السياسات[١٢].

ويرى الباحث ان السياسات الحكومية تلعب دورًا حاسمًا في توجيه التطورات الاقتصادية والأجتماعية في المجتمع، وتتطلب عملية صياغتها وتنفيذها جهودًا مستمرة وتقييم دقيق لضمان تحقيق الفعالية والعدالة.

رابعاً:-السياسات الحكومية التي يمكن اتباعها لتحقيق تنويع مصادر الإيرادات في مصر

١- تحفيز الاستثمار الخاص: حيث يمكن تقديم حوافز وتخفيضات ضريبية للشركات والمستثمرين الذين يستثمرون في مصر، مما يزيد من الإيرادات المتاحة للحكومة من الضرائب والرسوم.

٢- تطوير القطاع السياحي: حيث يمكن تحسين البنية التحتية وتوفير المناخ الاستثماري الجيد لتطوير القطاع السياحي في مصر، وهو ما يساعد على زيادة الإيرادات المتاحة للحكومة من السياحة والموارد السياحية المتعلقة بها.

٣- تنمية الصادرات: حيث يمكن تشجيع تنمية الصادرات في مصر من خلال تقديم الدعم المالي والتشجيع على تطوير الصادرات، مما يساعد على زيادة الإيرادات المتاحة للحكومة من خلال الصادرات.

٤- تحسين إدارة الموارد الطبيعية: حيث يمكن تحسين إدارة الموارد الطبيعية في مصر، مثل النفط والغاز والموارد المعدنية، وذلك بتحسين الإدارة والتخطيط الاقتصادي والتنمية المستدامة، مما يساعد على زيادة الإيرادات المتاحة للحكومة من هذه الموارد[١٣].

كما يرى الباحث ان السياسات الحكومية هي أحد العوامل الرئيسية التي تشكل قاعدة توجيه الدولة وتأثيرها على حياة مواطنيها. إن فهم هذه السياسات يساهم في فهم كيفية تكوين المجتمع وتحقيق الاستقرار والتنمية.

المحور الثاني:- ترشيد الدعم

ترشيد الدعم يُشير إلى عملية تحسين توجيه الدعم المالي أو الموارد من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية نحو القطاعات أو الفئات التي تحتاج إليه بشكل أكبر، مع الحفاظ على الأستدامة المالية وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية حيث يتنوع ترشيد الدعم بحسب السياق والقطاعات المعنية، وقد يشمل تقليص الدعم المالي المباشر أو تحسين الفعالية والتوجيه الأفضل للدعم.

أولاً:- اهداف سياسة الدعم

١- تعزيز الاستقرار الاقتصادي: يمكن لسياسات الدعم أن تساهم في تحقيق الأستقرار الاقتصادي عن طريق تقليل التقلبات الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام.

٢- تحفيز النمو الاقتصادي: يمكن للدعم المستهدف أن يشجع على الاستثمار وخلق فرص العمل، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

٣- تحسين توزيع الدخل: يمكن أن تستهدف سياسات الدعم فئات معينة من المجتمع لتحسين توزيع الدخل وتقليل الفجوة بين الطبقات.

٤- دعم الفقراء والطبقات الضعيفة: تستهدف بعض سياسات الدعم الفقراء والمحتاجين لتحسين ظروفهم المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

٥- تخفيض التضخم: من خلال دعم أسعار بعض السلع الأساسية، يمكن أن تساهم سياسات الدعم في التحكم في التضخم.

٦- تحقيق العدالة الأجتماعية: يمكن لسياسات الدعم تحقيق أهداف العدالة الأجتماعية من خلال توجيه الدعم إلى الفئات الأكثر حاجة.

ويرى الباحث أن تكون سياسات الدعم موجهة وفعّالة لتحقيق هذه الأهداف دون تكبد تكاليف غير مقبولة أو تشويه التوازن الاقتصادي[١٤].

ثانياً:- طرق ترشيد الدعم

١- تقليل الدعم المباشر: يتضمن تقليل الدعم المباشر والمالي لتخفيف الأعباء على الميزانية العامة.

٢- تحسين الفعالية: يشمل تحسين الفعالية في تقديم الخدمات والبرامج المدعومة لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

٣- تكنولوجيا المعلومات: يستخدم تكنولوجيا المعلومات لتحسين التوجيه والتقديم الفعال للدعم.

٤- تقييم الأثر: يتضمن تقييم الأثر لضمان أن الدعم يسهم بشكل فعال في تحسين الظروف المستهدفة[١٥].

شكل رقم (١) يوضح مخصصات دعم الخدمات

المصدر: وزارة التخطيط

ويرى الباحث ان ترشيد الدعم يمثل استجابة استراتيجية لتحسين استخدام الموارد وتحقيق التوجيه الأفضل للدعم لضمان تحقيق الفعالية والأستدامة المالية، وتتطلب هذه العملية حسن التخطيط والتنسيق لضمان أن تلك الإصلاحات تحقق الأهداف المرجوة دون التأثير السلبي الكبير.

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الاعتمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية لعام المالى المتوقع ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٠

جدول رقم (١) الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير (مشروع - الموازنة)		٢٠٢٢/٢٠٢١	فعلى		
	مشروع موازنة	الوزن النسبي	موازنة	الوزن النسبي	قيمة	نسبة	متوقع	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
* الدعـــــم السلعي:										
– دعم السلع التموينية	٩٠،٠٠٠	٪٢٥,٣	٨٧،٢٢٢	٪٢٧,١	٢،٧٧٨	٪٣,٢	٩٨،٢٢٣	٨٣،٠١٨	٨٠،٤٢٧	٨٧،٠٠٠
– دعم المزارعين	٥٤٥	٪٠,٢	٦٦٥	٪٠,٢	١٢٠–	٪١٨,١–	٥٧٢	١٥١	١٤٠	٥٧٥
– دعم المواد البترولية	٢٨،٠٩٤	٪٧,٩	١٨،٤١١	٪٥,٧	٩،٦٨٣	٪٥٢,٦	٢٢،٤١١	١٨،٩١٣	١٨،٦٧٧	٨٤،٧٣٢
– دعم الكهرباء	٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٠	٠	٠	١٦،٠٠٠
– دعم الادوية والبان الأطفال	٢،٠٠٠	٪٠,٦	٢،٥٠٠	٪٠,٨	٥٠٠–	٪٢٠,٠–	١،٤٠٠	٢،٢٣٤	١،٥٣٢	١،٣٧٥
– دعم شركات المياه	٤٥٠	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٤٥٠	٪٠,٠	٨٠٠	١،٤٩٧	٩٢٣	١،٣٥٠
إجمالي الدعم السلعي	١٢١،٠٨٩	٪٣٤,٠	١٠٨،٧٩٨	٪٣٣,٩	١٢،٢٩١	٪١١,٣	١٢٣،٤٠٦	١٠٥،٨١٢	١٠١،٦٩٩	١٩١،٠٣٢
* الدعـــــم والمنح للخدمات الإجتماعية :										
– دعم نقل الركاب	١،٧٨٠	٪٠,٥	١،٧٩٥	٪٠,٦	١٥–	٪٠,٨–	١،٧٩٥	١،٨٠٠	١،٨٥٠	١،٨٥٠
– دعم إشتراكات الطلبة (سكك حديد)	٢٠٠	٪٠,١	٢٠٠	٪٠,١	٠	٪٠,٠	١٥٠	١٠٨	١٣٤	١٠٢
– دعم إشتراكات الطلبة(مترو الانفاق)	٤٠٠	٪٠,١	٤٠٠	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٣٩٠	٣٨٢	٤٠٠	٢٥٠
– دعم الخطوط غير الاقتصادية(سكك حديد)	٥،٢٠٠	٪١,٥	٥،٢٠٠	٪١,٦	٠	٪٠,٠	٥،٢٠٠	٦٣٩	٥٢٧	٦٦٤
– دعم الإمتيازات(سكك حديد+ مترو)	٥٠٠	٪٠,١	٣٠٠	٪٠,١	٢٠٠	٪٦٦,٧	٤٠٠	١٩٤	٧٠	٠
– دعم التأمين الصحى على الطلاب	٣٤٨	٪٠,١	٣٧١	٪٠,١	٢٣–	٪٦,١–	٤٥٩	٤١٥	٣٠٥	٣٦٦
– دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	٩٣	٪٠,٠	١٧٩	٪٠,١	٨٧–	٪٤٨,٢–	٨١	١٤٥	١١٤	١٥٦
– دعم التامين الصحى على الأطفال دون السن المدرسي	٢١٠	٪٠,١	٢١٠	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٢٢٠	٢٢٩	١٨٣	٢٢٧
–دعم التامين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحى الشامل)	٨٦٤	٪٠,٢	١٦١	٪٠,٠	٧٠٣	٪٤٣٧,٩	١٦١	٥٧	٧	٠
–دعم التامين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعي)	٢٠٠	٪٠,١	٢٠٠	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٠	٠	٠	٠
– دعم التأمين الصحى على الفلاحين	١٠٠	٪٠,٠	١٠٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٠	٠	٠	٠
– معاش الضمان الاجتماعى وتكافل وكرامة	٢٢،٠٠٠	٪٦,٢	١٩،٠٠٠	٪٥,٩	٣،٠٠٠	٪١٥,٨	٢٠،٠٠٠	١٩،٠٠٠	١٨،٥٠٠	١٧،٥١٢
– معاش الطفل	٧٠	٪٠,٠	٧٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٧٠	٧٠	٧٠	٥٣
–اعانات الشئون الاجتماعية	١٤٧	٪٠,٠	١٤٨	٪٠,٠	٠	٪٠,٢–	١٤٨	١٢٧	٢٩٠	٣٢٢
– مساهمات فى صناديق المعاشات	١٢٧،٠٠٠	٪٣٥,٧	١٣٤،٩٩٨	٪٤٢,٠	٧،٩٩٨–	٪٥,٩–	١٢٣،٩٩٨	٩٩،١٤٩	٥٥،٠٠١	٤٨،٥٠٠
–علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٧،١١٦	٪٢,٠	٧،٠٣٥	٪٢,٢	٨١	٪١,٢	٧،١١٥	٨،٤٧٢	٩،٠٠٧	٦،٨١٤
– مزايا إجتماعية أخرى	٣،٤٤١	٪١,٠	٢،٩٩٦	٪٠,٩	٤٤٥	٪١٤,٩	٣،٢٢٦	٣،٠٧١	٢،٣٢٠	٢،٨٠١
– المنـــــح والمساعدات	١١،٤٢٢	٪٣,٢	٨،٣٥٣	٪٢,٦	٣،٠٦٩	٪٣٦,٧	٨،٤٧١	١١،٣٩٠	١٠،٢٦٦	٦،٧٣٨
إجمالي الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	١٨١،٠٩٢	٪٥٠,٩	١٨١،٧١٦	٪٥٦,٦	٦٢٤–	٪٠,٣–	١٧١،٨٨٣	١٤٥،٢٤٨	٩٩،٠٤٥	٨٦،٣٥٤
* الدعـــــم والمنح لمجالات التنمية :										
– دعم تنمية الصعيد	٤٠٠	٪٠,١	٢٥٠	٪٠,١	١٥٠	٪٦٠,٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٠٠	٠
– دعم فائدة القروض الميسرة	٢٦٦	٪٠,١	٢٨٠	٪٠,١	١٤–	٪٥,٠–	٢٥٠	٣٦٩	٢٨٠	١٢٩
* دعم الإسكان الإجتماعى (دعم نقدى / دعم مرافق)	٥،٠٣٠	٪١,٤	٧،٧٦٢	٪٢,٤	٢،٧٣٢–	٪٣٥,٢–	٥،٣٦٢	١،٤٩٩	١،٤٢٣	١،٢٨٢
إجمالي الدعم والمنح لمجالات التنمية	٥،٦٩٦	٪١,٦	٨،٢٩٢	٪٢,٦	٢،٥٩٦–	٪٣١,٣–	٥،٨٦٢	٢،١١٨	١،٩٠٣	١،٤١١
* الدعـــــم والمنح للأنشطة الإقتصادية :										
– دعم تنشيط الصادرات	٦،٠٠٠	٪١,٧	٤،٢٠٠	٪١,٣	١،٨٠٠	٪٤٢,٩	٣،٢٠٠	٣،٩٢٧	٥،٦٨٢	٣،٦٥٧
– دعم الانتاج الحربى	١،٥٧٥	٪٠,٤	١،٣٦٩	٪٠,٤	٢٠٦	٪١٥,١	١،٤٣٩	٢،٣٩٥	١،٨٥٤	١،٢٣٦
– برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	٣،٥٠٠	٪١,٠	٣،٥٠٠	٪١,١	٠	٪٠,٠	٢،٧٩٢	٢،٨٥٤	٣،٤٨١	٢،٦٩٦
– دعم برامج صندوق تمويل المركبات	٤٩٤	٪٠,١	٢،٠٠٠	٪٠,٦	١،٥٠٦–	٪٧٥,٣–	٦٠٠	٥٧	٠	٤
– مبادرة حوض النيل	٥٠٠	٪٠,١	٥٠٠	٪٠,٢	٠	٪٠,٠	٥٠	٢٧	٧٧	٠
– بنود أخرى	٦	٪٠,٠	٥٥٥	٪٠,٢	٥٤٩–	٪٩٨,٩–	١،١٢٥	٣٧٢	١٤،٣٩١	٨
إجمالي الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	١٢،٠٧٦	٪٣,٤	١٢،١٢٤	٪٣,٨	٤٩–	٪٠,٤–	٩،٢٠٦	٩،٦٣٢	٢٥،٤٨٥	٧،٦٠١
جملة الدعم	٣١٩،٩٥٢	٪٨٩,٩	٣١٠،٩٣٠	٪٩٦,٨	٩،٠٢٢	٪٢,٩	٣١٠،٣٥٧	٢٦٢،٨١١	٢٢٨،١٣٢	٢٨٦،٣٩٧
* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	٣٧٩	٪٠,١	٣٩٩	٪٠,١	٢٠–	٪٥,٠–	١،١٠٨	١،٠٧٥	١،٠٨٢	١،٠٦٥
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٣٥،٦٦٢	٪١٠,٠	٩،٩٧٢	٪٣,١	٢٥،٦٩٠	٪٢٥٧,٦	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٣٥٥،٩٩٣	٪١٠٠,٠	٣٢١،٣٠١	٪١٠٠,٠	٣٤،٦٩٢	٪١٠,٨	٣١١،٤٦٥	٢٦٣،٨٨٦	٢٢٩،٢١٣	٢٨٧،٤٦٢
نسبة إلى الناتج المحلى	٪٣,٩		٪٤,١				٪٣,٩	٪٣,٨	٪٣,٦	٪٥,٠
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪١٧,٢		٪١٧,٥				٪١٧,٤	٪١٦,٧	٪١٦,٠	٪٢١,٠

المصدر: وزارة التخطيط

ثالثاً:- أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

١-**دعم السلع التموينية** : يُقدّر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنحو ٩٠,٠٠٠مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ٨٧،٢٢٢ مليون جنيه بموازنة لسنة المالية٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة قدرها ٢،٧٧٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣,٢٪ .

٢-**دعم المزارعين** : يُقدّر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنحو ٥٤٥مليون جنيه .

وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من المساهمة فى رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلي

- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات .
- تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية .
- المساهمة في خفض أسعار التقاوى، وتقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل بذلك فروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي[16].

٣-**دعم المواد البترولية:** تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٢٨،٠٩٤ مليون جنيه مقابل نحو ١٨،٤١١ مليون جنيه بموازنة لسنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة قدرها نحو ٩،٦٨٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٢,٦٪ ٢٠٢١ نتيجة لأرتفاع اسعار خام برنت والتغير فى سعر صرف الدولار أمام الجنيه .

٤-**دعم الأدوية وألبان الأطفال** : يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الإقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة حيث تبلغ تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ٢،٠٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بخفض يبلغ ٥٠٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بموازنة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، البالغ ٢،٥٠٠ مليون جنيه وهذا الخفض يرجع إلى أن موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١تضمنت نحو مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه متأخرات تم سدادها للشركات وباستبعاد قيمة المتأخرات تصبح الزيادة فى دعم الأدوية بمشروع الموازنة المعروض ٣٠٠ مبلغ نحو مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ نحو١٨٪.

٥-**مخصصات دعم التأمين الصحي:**- تبلغ تقديرات دعم البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات مشروع في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ١،٨١٥ مليون جنيه وتنقسم هذه

المخصصات الى دعم التأمين الصحي على الطلاب وكذلك المرأة المعيلة والتأمين الصحي الشامل واصحاب المعاشات.

٦-**دعم فائدة القروض الميسرة** :تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض تقديرات بلغت دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٢٦٦ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بخفض قدرة نحو ١٤ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بموازنة السنة ٢٠٢١/٢٠٢٢بنسبة خفض قدرها نحو ٥,٠٪ .

رابعاً:- الاثار الاقتصادية والاجتماعية لترشيد منظومة الدعم في مصر

ترشيد منحة الدعم في مصر يمكن أن يترك تأثيرات اقتصادية واجتماعية متباينة حسب السياق وكيفية تنفيذه.

التأثيرات الاقتصادية:

١- تحسين كفاءة التخصيص: يمكن أن يساعد الترشيد في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية، مما يسهم في تحقيق توازن في الميزانية وتحفيز الاستدامة المالية.

٢- تحفيز الاستثمار: عندما يتم ترشيد الدعم بطريقة فعالة، قد يحفز ذلك الاستثمار الخاص بسبب تحسين ثقة المستثمرين في استقرار الاقتصاد.

٣- تحسين فرص الاستثمار: قد يتيح الترشيد الفرصة لتحسين البيئة التنظيمية وتقديم فرص جديدة للقطاع الخاص.

٤-تعزيز التوازن الاقتصادي: قد يساهم الترشيد في تعزيز التوازن في الاقتصاد وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تحتاج إلى تطوير أكثر[١٧].

التأثيرات الأجتماعية:

١- تأثير على المستفيدين: يمكن أن يؤثر الترشيد في المستفيدين مباشرة، حيث يؤدي تخفيض الدعم إلى تأثير سلبي على الفئات الضعيفة والمحدودة الموارد.

٢- تحسين توجيه الدعم: إذا تم توجيه الدعم بشكل أفضل، فإنه يمكن أن يساهم في تقليل الفجوة بين الطبقات الأجتماعية وتحسين التوزيع العادل للفوائد.

٣- تحسين الخدمات الأجتماعية: يمكن أن يساهم الترشيد في تحسين تقديم الخدمات الأجتماعية وتوفير الموارد لتعزيز التعليم والرعاية الصحية.

٤- تعزيز التوازن بين الجنسين: يمكن لبرامج الترشيد أن تركز على تحقيق التوازن بين الجنسين في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الأجتماعية.

٥- تشجيع الأبتكار الأجتماعي: يمكن أن يؤدي تغيير في بنية الدعم إلى تشجيع الأبتكار الأجتماعي وتطوير حلول جديدة للتحديات الاقتصادية والأجتماعية[١٨].

ويرى الباحث أن تأثير الترشيد يعتمد على كيفية تنفيذه وكيف يتم توجيهه بشكل أفضل نحو تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثالث:- الموازنة العامة

الموازنة العامة هي عملية تخطيطية تقوم بها الحكومة لتقدير الإيرادات والنفقات المتوقعة على مدى فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون لمدة سنة مالية تهدف الموازنة إلى تحقيق توازن بين الإيرادات التي تجمعها الحكومة والنفقات التي تخطط لإنفاقها، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة.

أولاً:- أهداف الموازنة العامة

١- تحقيق التوازن المالي: تهدف الموازنة إلى تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات، حيث يسعى الهدف لعدم وجود عجز أو فائض كبير في الميزانية.

٢- تحقيق الاستدامة المالية: تهدف الموازنة إلى ضمان استمرارية الأعمال الحكومية وتوفير موارد كافية لتغطية النفقات دون الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل مفرط.

٣- توجيه الإنفاق: تُستخدم الموازنة لتحديد الأولويات وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الأكثر أهمية والمستدامة.

٤- تعزيز النمو الاقتصادي: تستخدم الموازنة لدعم المشاريع والبرامج التي تعزز النمو الاقتصادي وتعزز التنمية المستدامة.

٥- تحقيق العدالة الأجتماعية: يمكن أن تلعب الموازنة دورًا في تحقيق العدالة الأجتماعية من خلال توجيه الإنفاق نحو الفئات الأكثر احتياجًا.

ثانياً:- العلاقة بين السياسات الحكومية وترشيد الدعم علي الموازنة العامة في مصر

توجد علاقة مباشرة بين السياسات الحكومية وترشيد الدعم على الموازنة العامة في مصر. فعندما تقوم الحكومة بتنفيذ سياسات اقتصادية تستهدف زيادة الإيرادات، مثل زيادة الضرائب أو تنويع مصادر الإيرادات، فإن ذلك يساهم في تقليل الضغط على الميزانية العامة وتحسين التوازن بين الإنفاق والإيرادات.

وعلى العكس من ذلك، عندما تستمر الحكومة في دعم السلع والخدمات بشكل كبير دون تقييم دقيق لتأثيرات ذلك على الموازنة العامة، فإن ذلك يؤدي إلى تراكم العجز في الموازنة وارتفاع الدين العام، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على الاقتصاد ويؤثر على مستوى الحياة والمعيشة في المجتمع.

وبالتالي، فإن تطبيق السياسات الحكومية المناسبة لترشيد الدعم يمكن أن يحقق توازنًا أفضل بين الإيرادات والإنفاق ويساعد على تحسين الموازنة العامة في مصر[١٩].

ثالثاً:- الخطط اللازمة للسياسات الحكومية علي ترشيد الدعم علي الموازنة العامة

توجد العديد من الخطط التي يمكن للحكومة المصرية اتباعها لتحقيق ترشيد الدعم على الموازنة العامة، ومن بين هذه الخطط:

١- **تحديد الأولويات:** يجب على الحكومة تحديد الأولويات في توجيه الدعم للمستحقين الفعليين والفقراء والمحتاجين.

٢- **تحديد الحد الأدنى للدخل:** يمكن للحكومة تحديد حد أدنى للدخل المطلوب للحصول على الدعم والذي يضمن وجود حاجة حقيقية له.

٣- **تقييم البرامج الحالية:** يمكن للحكومة تقييم البرامج الحالية المرتبطة بتوجيه الدعم وتحديد الجوانب التي يمكن تحسينها وتحسين كفاءتها[٢٠].

٤- **تنويع مصادر الإيرادات:** يمكن للحكومة تنويع مصادر الإيرادات والعمل على تحفيز الاستثمار الخاص وزيادة الدخل من الضرائب والرسوم.

٥- **تحسين إدارة الإنفاق:** يجب على الحكومة تحسين إدارة الإنفاق العامة والمالية العامة والعمل على زيادة الكفاءة في الإنفاق وتقليل الهدر والفساد.

٦- **توفير البيانات والإحصاءات:** يجب على الحكومة توفير بيانات دقيقة وموثوقة حول المستفيدين من الدعم وتكاليفه، وذلك لتحديد الاحتياجات وتحسين برامج التوجيه للدعم.

٧- **توعية الجمهور:** يجب على الحكومة توعية الجمهور بأهمية ترشيد الدعم على الموازنة العامة وأثرها على الاقتصاد الوطني وحياة المواطنين.

القسم الثالث :- النموذج القياسي

"التحليل الكمي لتأثير ترشيد الدعم علي الموازنة العامة"

"دراسة تطبيقية علي مصر"

تم تطبيق الدراسة القياسية على مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ إلي ٢٠٢٢، وتم اختيار الفترة الزمنية وفقا لمدى توافر البيانات طبقا لقرارات الاصلاح الاقتصادى فى مصر حيث شهد الاقتصاد المصري منذ بداية التسعينات تحولات وتغيرات جوهرية في البيئة الاقتصادية؛ وذلك من خلال اتباع سياسات الإصلاح المالي والنقدي وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي في يناير عام ١٩٩٠ ، والذي تضمن مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي طبقت بهدف الوصول إلى استعادة التوازن الاقتصادي؛ حيث كان الاقتصاد المصري يعاني من اختلالات هيكلية متمثلة في عدة أمور؛ أهمها العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة ، واستمرار هذا العجز وتزايده هو أحد الأسباب الرئيسية لتزايد الدين العام ، وبالتالي تدخلت السياسة المالية وخاصة سياسات ترشيد الدعم لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، مستهدفة من وراء ذلك خفض ذلك العجز المزمن في الموازنة العامة.

وتقوم الدراسة على تأثير السياسات الحكومية في ترشيد الدعم على الموازنة العامة المصرية، ويتم ذلك من خلال استخدام دالة خطية بين نسبة الدعم وعجز الموازنة، كما تعتمد الدراسة على مجموعة متنوعة من مصادر البيانات، وتعتمد على التقارير الدولية من البنك الدولي، كما تعتمد الدراسة على التقارير المحلية لوزارة المالية ووزارة التخطيط. وتستند الدراسة أيضًا إلي الأوراق البحثية والدوريات المتعلقة باللغات العربية والإنجليزية، لذلك فإن الفرض الأساسي:- "توجد علاقة ذو دلالة إحصائية إيجابية بين ترشيد الدعم وعجز الموازنة في مصر".

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي والتحليلي، وكذلك الاسلوب الوصفي لما يمتاز به من قدرة على توفير البيانات والحقائق عن المشكلة وتفسيرها والوقوف على دلالتها، كما ويمكن من جمع أدلة تجريبية من عدد كبير من البيانات الخاصة بعلاقة الدعم وعجز الموازنة، فضلًا عن استخدام الاسلوب

الكمي وتحليل البيانات، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والذي يخص الجانب النظري، و يتم من خلاله معرفة العوامل التي تؤثر فيها أو تتأثر بها، كما تعتمد على الأسلوب التحليلي و الاستقرائي و تم استخدامهما في الجانب التطبيقي، وبهما يتم معرفة مسبباتها والعناصر المؤثرة فيها من خلال الاحصائيات و الوثائق واستخراج المعلومات وتحليل المعطيات؛ المنهج الكمي والذي يرتكز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية، من خلال نماذج قياسية مختلفة وهذا بهدف قياس اثر سياسات ترشيد الدعم على عجز الموازنة في مصر للفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٢٢ م ، و ذلك للوصول إلى نتائج محددة وفق برنامج (E-VIEWS 10).

وتم اختيار استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين عجز الموازنة فى مصر وبين ترشيد الدعم مع اضافة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على عجز الموازنة، ويمثل تحليل الانحدار المتعدد أسلوبًا إحصائيًا يوضح التأثيرات الفردية للعديد من المتغيرات المستقلة على متغير تابع واحد.

أولاً: الأساليب القياسية المستخدمة في المنهجية

١. **اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:**

يفترض الاقتصاد القياسي أن تكون المتغيرات مستقرة في المتوسط والتباين، لذا يجب دراسة استقرار المتغيرات المستخدمة في القياس، حيث يؤدي إجراء الانحدار بطريقة المربعات الصغرى "OLS " دون التأكد من استقرار المتغيرات إلى ما يعرف بالانحدار الزائف (Spurious Regression) ويمكن التأكد من استقرار المتغيرات أو "السلاسل الزمنية" ،وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع "(Augmented Dickey-Fuller ADF)"، من خلال ما يعرف باختبارات جذر الوحدة "Unit Root Tests" باستخدام الحد الثابت والزمن.

٢. **اختبار التكامل المشترك** Co – integration test **واختبار السببية:**

بعد تحديد درجة التكامل ودرجة التأخر فانه سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك واختبار السببية، تعتبر طريقة جوهانسون للتكامل المشترك أفضل من طريقة (Engle – granger) عندما تكون متغيرات النموذج أكثر من متغيرين ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد التوازن الطويل الأجل بين المتغيرات ، ومن شروطه أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة.

-اختبار جوهانسون (**Johansen Co-integration Test**) للتكامل المشترك:

بما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير متكاملة من نفس الدرجة فانه لا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل.

نموذج تصحيح الخطأ (**The Error Correction Model-ECM**) :-

فهو يتميز عن نموذج انجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل- غرانجر (Engel Granger ١٩٨٧) و جوهانسن (Johansen ١٩٨٨)، و لاختبار لمدى تحقق التكامل المتزامن بين متغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran ٢٠٠١) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة و الطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر ا(٠) أو متكاملة من الدرجة الأولى ا(١) ، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة ، و يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية [21]

-اختبار السببية لغرانجر (**Granger Causality Test**) :

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير آخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بن المتغيرات واتجاهها (أحادي الاتجاه أو ثنائي) .

ثانياً مصادر جمع البيانات:

تعتمد الدراسة في جمع البيانات من خلال النشرات والمواقع الالكترونية والدراسات السابقة والكتب والدوريات للحصول على معلومات فيما يتعلق بالجانب النظري. كما تعتمد الدراسة على وزارة المالية (https://mof.gov.eg/ar/archive/stateGeneralBudget) والبنك الدولى للبيانات المفتوحة لدولة مصر (https://data.albankaldawli.org/country/EG) فيما يتعلق بالجانب العملي للدراسة.

بناء النموذج

إن من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها هي صياغة النموذج القياسي، حيث يتم تحديد المتغيرات، تعتمد الدراسة على تقدير النموذج التالي للعلاقة المباشرة والخطية بين ترشيد الدعم وعجز الموازنة والتي سيتم تحليلها بشكل تطبيقى وذلك اعتماداً على الدراسات السابقة ؛

$$BD_t = \alpha + \beta_1 Sub_t + \beta_2 Inf_t + \beta_3 Dept_t + \beta_4 Ex_t + \varepsilon_t$$

حيث أن

BD_t: Budget Deficit –: يمثل المتغير التابع وهو عجز الموازنة فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ الى عام ٢٠٢٢.

Sub_t: Subsidies –: يمثل المتغير المستقل الرئيسي وهو الدعم الذى تقدمه الدولة من الموازنة العامة، خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢٢م.

- Inf_t: Inflation Rate –: معدل التضخم فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢٢م. هو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع المستمر، تتناقص فيه قوة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة منخفضة[٢٢]، ولا تستطيع الحكومات المحلية السيطرة على هذا النوع بسهولة، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم مشكلة كبيرة أمام حركة التنمية الاقتصادية حيث يؤدي إلى هروب المستثمرين وفقدان الثقة بالعملة المحلية، وتدهور أسعار الصرف وزيادة العجز في الميزان التجاري وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي.[٢٣] يعد المحافظة على معدل نمو مرتفع مع معدل تضخم منخفض من أهم الأهداف الاقتصادية. وتوجد بعض الدراسات التى ترجع ارتفاع عجز الموازنة الى ارتفاع التضخم.

PD_t: Public dept –: الدين العام فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢٢م. لعب الدين العام دوراً هاماً في الدول النامية؛ حيث يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وتحفيز الطلب الكلي في المجتمع إذا ما كان العائد من الإنفاق الممول من خلال الدين العام أكبر من أعباء خدمة الدين العام في المستقبل ، أما إذا كانت الزيادة في الدين العام وأعبائه أكبر من العائد على الإنفاق الممول منه فإن ذلك يؤثر بشكل سلبى على معدلات النمو الاقتصادي مسبباً عجزاً مستمرا فى الموازنة العامة.

وتعاني مصر كغيرها من الدول النامية من عجز مستمر ومتزايد في موازنتها العامة ، ويرجع ذلك في الغالب لتزايد النمو في النفقات العامة بصورة تفوق بشكل كبير النمو في الإيرادات العامة، ولذلك يتم تمويل أغلب هذا العجز من خلال الدين العام.

EX_t :- Exchange Rate- سعر الصرف خلال الفترة ١٩٩٠إلى عام ٢٠٢٢م. يؤثر سعر الصرف في كافة جوانب الحياة الإقتصادية، حيث يمتد تأثيره الي كل من أسواق المال، و الإستثمار الدولي و التجارة الدولية و من ثم رصيد الميزان التجاري و ميزان المدفوعات والموازنة العامة بشكل عام من خلال تأثيره علي تكاليف و إيرادات المعاملات بالعملات الأجنبية. كما تؤثر التقلبات فيه علي قدرة الشركات المحلية علي المنافسة في الأسواق العالمية.

وفي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية تنخفض أسعار السلع المحلية في الخارج نتيجة لزيادة المعروض النقدي في الداخل (تخفيض الطلب علي العملة وصادرات الدولة) وزيادة حجم الواردات من الخارج، فيؤدي ذلك الي ارتفاع حجم الصادرات، ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية وهذا يوضح العلاقة العكسية بين سعر الصرف والصادرات.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة الصادرات وارتفاع الطلب علي السلع المحلية ينخفض المعروض النقدي في الداخل نتيجة لزياده الطلب علي السلع المحلية وترتفع الاسعار المحلية مما يؤدي ذلك الي زيادة حجم الواردات وهذا يوضح العلاقة الطردية بين سعر الصرف والواردات.

التحليل الاحصائى للمتغيرات :-

في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية الوصفية على المتغيرات الممثلة في نموذج الدراسة ، وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

جدول (٢) الإحصاء الوصفى لمتغيرات النموذج القياسي

	BD	SUB	DEPT	EX	INF
Mean	2069.586	90274.5	71.98763	6.819475	9.867548
Median	53.17	62715.45	79.47915	5.628688	9.394344
Maximum	60157	292427	98.26256	17.78253	29.50661
Minimum	2.537	2104	12.01623	2.954268	2.269757
Std. Dev.	10607.87	90067.65	23.29208	4.63965	5.934399
Skewness	5.37522	0.713483	-1.13939	1.486734	1.177909

Kurtosis	29.94046	2.37362	3.418755	3.804324	4.915826
Jarque-Bera	1121.814	8.238114	7.157626	12.65126	12.2937
Probability	0	0.019809	0.027909	0.00179	0.00214
Sum	66226.76	2888784	2303.604	218.2232	315.7615
Sum Sq. Dev.	3.49E+09	2.51E+11	16818.15	667.3168	1091.73
Observations	32	32	32	32	32

المصدر :- من اعداد الباحث استنادا الى نتائج E-views 10

ولتوضيح الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات النموذج ، نستعين بالأشكال البيانية الخاصة بمتغيرات النموذج كما يلي

شكل (٢)

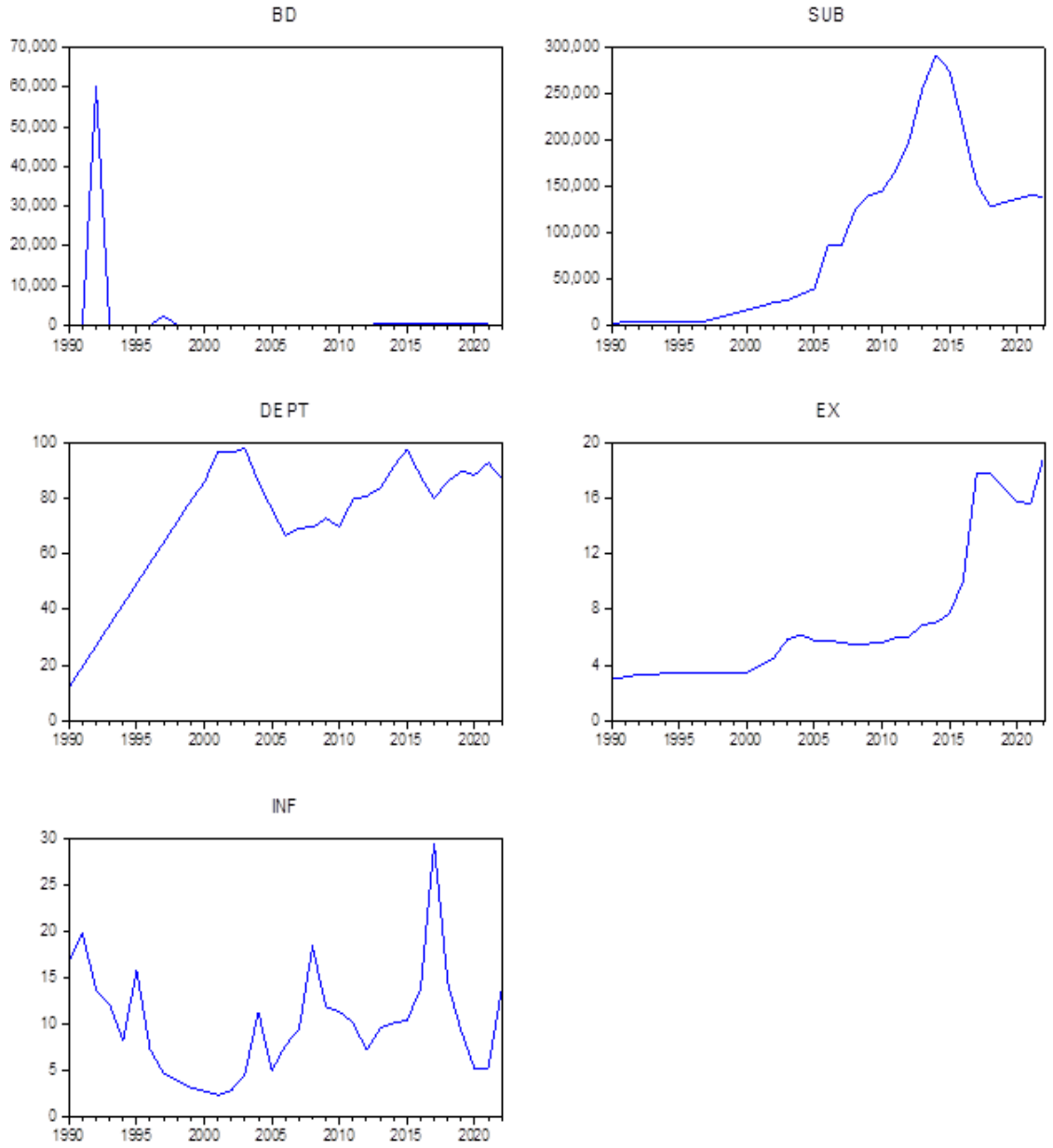

المصدر:- من اعداد الباحث باستخدام E-views10

اختبار ديكى فولر الموسع لااستقرارية و سكون المتغيرات

ان الهدف من هذه الدراسة هو فحص العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدعم خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢ في مصر. عادة ما يتم اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات باختبارات السببية التي طورها جرانجر (١٩٦٩). أولاً ، يلزم إجراء تحليل استقرار للسلاسل الزمنية ، نظرًا لأن تحليل سببية جرانجر هو تحليل متسلسل زمني. تم إجراء التحليل استقرار السلاسل الزمنية الذي تم تناوله في هذه الدراسة باستخدام اختبار جذر وحدة ديكي فولر المعزز (ADF) الذي طوره Dickey and Fuller (١٩٨١).

من أجل تقدير النماذج لبيانات السلاسل الزمنية تفرض علينا المنهجية المتبعة أن نبدأ أولا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية لمختلف متغيرات النموذج الخاص بهذه الدراسة، ثم نقوم بعدها بالانتقال إلى دراسة العلاقات طويلة الأجل واختبارات التكامل المتزامن للمتغيرات التي لها نفس درجة التفاضل، بحيث يتم ذلك عن طريق استخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية، بحيث تم بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرةعلى حدى وتوصلنا إلى جميع المتغيرات ساكنة عند الفروق الثانية النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول (٣)اختبار سكون واستقرار متغيرات الدراسة

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: BD, SUB, DEPT, EX, INF				
Sample: 1990 2022				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Total number of observations: 139				
Cross-sections included: 5				
Method			Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square			112.397	0
ADF - Choi Z-stat			-8.63851	0
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				

-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results D(UNTITLED,2)				
Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
D(BD,2)	0.0015	6	6	23
D(SUB,2)	0.0011	0	6	30
D(DEPT,2)	0	0	6	30
D(EX,2)	0.0322	4	6	26
D(INF,2)	0	0	6	30

المصدر :- من اعداد الباحث باستخدام E -views10

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن السلاسل الزمنية جميعها غير مستقرة عند المستوى أي أنه هناك يوجد مشكلة جذر الوحدة (Prop** > ٠.٠٥) ، و أصبحت هذه المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الثانية وأصبحت متكاملة من الدرجة الثانية (Prop**< ٠.٠٥). وهذا يرجع لطبيعة تلك المتغيرات حيث أن تلك المتغيرات كان لها تقلبات كثيرة خلال فترة الدراسة بسبب زيادة فترة الدراسة.

دراسة علاقة السببية بين المتغيرات

ويتم اختبار السببية لغرانجر (Test Causality Granger) ، والذى تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في)في متغير آخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها (أحادي الاتجاه أو ثنائي)[٢٤](Greene; ٢٠٠٣). وباستخدام برنامج E-views تم التوصل الى النتائج التالية :-

جدول (٤)

اختبار السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1990 2022			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
SUB does not Granger Cause BD	30	4.54337	0.0214
BD does not Granger Cause SUB		3.19949	0.0339
DEPT does not Granger Cause BD	30	7.99423	0.0021
BD does not Granger Cause DEPT		0.19596	0.8233
EX does not Granger Cause BD	30	6.32553	0.0032
BD does not Granger Cause EX		4.08096	0.0225
INF does not Granger Cause BD	30	5.66077	0.0073
BD does not Granger Cause INF		0.11654	0.8905

** Significant at 0.05

*Significant at 0.1

من اعداد الباحث باستخدام E-views10

تقدير النموذج .

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين ترشيد الدعم وعجز الموازنة ، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية (Time series Data) من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، وباستخدام برنامج E-views ، يمكننا الحصول على النتائج الآتية :-

جدول (٥)

معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

Dependent Variable: BD				
Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 1990 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17060.11	10813.01	1.577739	0.263
SUB	0. 4503	0.028856	5.156055	0.0772
DEPT	207.7924	139.9669	6.484583	0.0492
EX	211.2526	562.9201	7.37528	0.00104
INF	190.4416	467.3426	5.407499	0.00869
R-squared	0.68827	Mean dependent var		2069.586
Adjusted R-squared	0.650236	S.D. dependent var		10607.87
S.E. of regression	10609.12	Akaike info criterion		21.51942
Sum squared resid	3.04E+09	Schwarz criterion		21.74844
Log-likelihood	-339.3107	Hannan-Quinn criter.		21.59533
F-statistic	10.998175	Durbin-Watson stat		2.367706
Prob(F-statistic)	0.00025			

من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-views10

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد إن كانت توافقها أو تتناقض معها، فانطلاقا من هذه النتائج المبينة في الجدول يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة قوية جدا وذلك من خلال معامل الارتباط (R^2: R- squared) والذي يقترب من ١، هذا ما يدل على أن النتائج المحصل عليها هي جيدة كما نلاحظ معنوية النموذج من خلال قيمة F الإحصائية، بالإضافة إلى أن معلمات المتغيرات معنوية وإشارتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، هذا ما يبين بأن النموذج قادر على تفسير التغيرات التي تحدث في

عجز الموازنة فى مصر ، وقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع. **وبالتالي يمكن التعبير على نتائج هذه الدراسة كالتالي:**

– عند مستوى معنوية ١٠٪ ، نجد ان الدعم هو معنوي وطردى، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين. وبالتالى يمكننا قبول الفرض القائل " بوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين عجز الموازنة الدعم فى مصر وذلك عند درجة ثقة ٩٠٪.

– عند مستوى معنوية ٥٪ ، نجد ان الدين العام هو معنوي وطردى، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية. حيث أن كلما ارتفع الدين العام تؤدى الى زيادة عجز الموازنة فى مصر.

–عند مستوى معنوية ٥٪ ، نجد ان سعر الصرف هو معنوي وطردى ، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية. حيث أن كلما ارتفع سعر الصرف تؤدى الى زيادة عجز الموازنة فى مصر.

– عند مستوى معنوية ٥٪ ، نجد ان التضخم هو معنوي وطردى ، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية. حيث أن كلما ارتفع معدل التضخم تؤدى الى زيادة عجز الموازنة فى مصر.

– عند مستوى معنوية ٥٪ ، نجد ان معدل الالتحاق بالتعليم هو معنوي وعكسي ، أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية. حيث أن كلما ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم تؤدى الى انخفاض عدد جرائم الاحداث فى مصر.

–عند مستوى معنوية ٥٪ ، نجد ان الانفاق على الصحة غير معنوي احصائيا . وهذا يرجع الى ان عدم تأثير الانفاق على الصحة على جرائم الاحداث بشكل مباشر .

القسم الرابع :- النتائج والتوصيات

اولاً :- نتائج البحث

١- توجد علاقة طردية بين زيادة مخصصات الدعم وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة، الا ان زيادة نسبة عجز الموازنة العامة للدولة أقل بكثير من نسبة زيادة مخصصات الدعم .

٢- هناك العديد من الأسباب التي تجعل المواطن المصري لا يشعر بما تقدمه الدولة له من سلع وخدمات منها(حصول المواطنين على السلع والخدمات المدعمة بشكل غير لائقاً مثال ذلك الوقوف في طوابير للحصول على رغيف الخبز بالاضافة الى عدم جودة رغيف الخبز، وكذلك حصول المواطنين عللى الخدمات الصحية بشكل غير راضي تماماً ووجود الاهمال في بعض مقدمي الخدمة وغيرها من الأمثلة).

٣- تحقق سياسة الدعم العديد من المزايا والتي من أهمها تخفيض حدة الفقر وتوفير الحد الأدنى من الأحتياطيات الغذائية، وتحقيق الاستقرار السياسي.

٤- للدولة دوراً هاماً وأساسياً في ادارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الأستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، ومنع الأحتكارات الخاصة بالسلع.

٥- يتمثل تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية الرشيدة القائمة على ضبط الموارد المختلفة وضبط الإنفاق العام بما يخدم المصلحة العامة، وذلك من خلال التوزيع العادل للثروة بين مختلف أفراد المجتمع في اطار من التكامل الاجتماعي والتكامل الوطني .

٦- ان عجز الموازنة العامة للدولة ارتبط بارتفاع معدلات التضخم وزيادة حجم الدين العام.

ثانياً:- التوصيات

١- الدعم الحكومي يمثل أداة اقتصادية هامة تلقي بتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة لذلك ينبغي أن يتم هيكلة الدعم الحكومي في اطار استراتيجية قومية لها أهداف محددة لا تمثل استجابات تلقائية لضغوط مجتمعية.

٢- العمل على التحسين المستمر لجودة السلع والخدمات المدعمة، وذلك من خلال القضاء على الفساد المنتشر في بعض الجهات وبعض المسؤلين عن الدعم.

٣- يجب زيادة مخصصات الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة وبصفة خاصة في المجالات التي يستفيد منها الفئات غير القادرة أو الفئات محدودة الدخل مثل خدمات الإسكان والصحة والتعليم والزراعة ذلك ان تدنى الإنفاق في هذه المجالات نسبياً يرفع تكلفة الحصول عليها للفئات السابقة.

٤- المحافظة على الأستقرار السعري وعدالة التوزيع ومنع الاحتكارات الخاصة ومحاربة كل أنواع الاسراف وهدر المال العام والفساد .

٥- محاولة توصيل السلع والخدمات المدعمة للمواطنين بشكل لائق وغير مهين .

٦- العمل على التحسين المستمر لجودة السلع والخدمات المدعمة، وذلك من خلال القضاء على الفساد المنتشر في بعض الجهات وبعض المسؤلين عن الدعم .

٧- تشجيع المناخ الأستثماري في مصر .

٨- إعادة النظر في سياسات الدعم في مصر حتى يصل الدعم الى مستحقية .

المراجع:-

[١] - خالد عبدالحميد، السياسات الاقتصادية المقترحة لعلاج عجز الموازنة المصرية، بحث منشور، دار المنظومة.

[٢] - لمياء عبدالرحمن، ترشيد الدعم أثره على الموازنة العامة للدولة في مصر، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٠، ص٢٠٠ .

[٣] - طارق مصطفى علوش، تقييم السياسات وترشيد الدعم الحكومي بالاقتصاد المصري، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٢١، ص٤٥٠.

[٤] - دراسة رفاعي, وليد أحمد& شيماء عمر، تقدير حجم الإنفاق الحكومي المعظم للرفاهية الاقتصادية في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد,المجلد ٢٠العدد (١٩)., جامعة بني سويف، (٢٠٢٣)

[٥] - عبدالعظيم البنا, على عبدالفتاح محمد، مدخل مقترح لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وأثره على النظام المحاسبي الحكومي في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية,المجلد ٤٧(٢), جامعة المنصورة، (٢٠٢٣).

[٦] - جابر مرسي محمد,. العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة,المجلد ٥١ العدد (١), جامعة عين شمس ، (٢٠٢١).

[٧] - لمياء عبدالرحمن إسماعيل، ترشيد الدعم وأثره على الموازنة العامة للدولة في مصر (دراسة وتحليل). مجلة البحوث التجارية,المجلد ٤٢(١), كلية التجارة، جامعة الزقازيق، (٢٠٢٠)[٧].

[٨] - قحفاح طاهر, & معمري خالد، اثر الانفاق العام على التضخم والنمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠--٢٠٢٠ (Doctoral dissertation, جامعة المسيلة).(٢٠٢٠).

[٩] - عزام، محسن عبدالغفار، مدى الاختلاف بين الموازنات الفرعية للموازنة العامة في مصر لأغراض ترشيد العجز، دراسة تطبيقية ، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا ، كلية التجارة ، (٢٠١٩) [٩].

[١٠] - خالد عبدالحميد حسانين، السياسات الاقتصادية المقترحة لعلاج عجز الموازنة المصرية.، بحث منشور، دار المنظومة، (٢٠١٥).

[11]- Peter Orszag and Joseph Stieglitz: BUDGET CUTS VS. TAX INCREASES AT THE STATE LEVEL: IS ONE MORE COUNTER PRODUCTIVE THAN THE OTHER DURING A RECESSION? Center on. Budget and policy priorities, 6-11-2001, p2.

[١٢] - أشرف السيد حامد، مدى فاعلية السياسات المالية والاقتصادية في السيطرة على عجز الموازنة العامة في ظل تطور حجم الدين العام، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، المجلد ٢١، جامعة الأزهر، ٢٠١٧ .

[١٣] - خالد عبدالحميد حسانين، السياسات الاقتصادية المقترحة لعلاج عجز الموازنة المصرية.، بحث منشور، دار المنظومة، (٢٠١٥).

[١٤] - حسين, م. م. م., مجدى ماجد محمد, غانم & ,محمد حسين حفنى. (٢٠٢١). آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر .*المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)*.,(3)*42* ,

[15]-Воронжак, П. (2020). RATIONALIZATION OF THE PROCESS OF ORGANIZATION OF STATE FINANCIAL CONTROL ON THE EFFICIENCY OF STATE BUDGET RESOURCES USING. Актуальні проблеми державного управління, 1(81), 38-44.-

[16] - وزارة التخطيط، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[١٧] - خليفة الحاج & ,زقاي وليد. (٢٠١٤). دراسة تطبيقية حول ترشيد الدعم الموجه للمخابز والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر .*مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية*.(1)*1* ,

[١٨] - يحي محمد, ا & ,.احمد. (٢٠٢٢). دور الشمول المالي في ترشيد الدعم في الاقتصاد المـصري .*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*,(2)*3* , .

[١٩] - المركز المصري لحقوق الاقتصاد والمالية (٢٠١٧) "ترشيد الدعم في مصر: الأسباب والآثار والحلول"، مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية.

[20] - Jo ao L.M.Amador: Fiscal Policy and Budget Deficit Stability in a Continuous Time Stochastic Economy Universidad Nova de Lisboa 13 November 1999 p3.

[21] . William H. Greene, **"Econometric Analysis"**, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654

[22] . Mohammad ALAWIN (2017), CURRENT ACCOUNT BALANCE, INFLATION, INDUSTRY AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN JORDAN, Revista Galega de Economia Vol. 26-3 (2017)

[23] . Hojman D.E. (1993) Inflation and the Trade Balance. In: Chile. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/9780230376656_1

[24] . Greene, W. (1990), Econometric Analysis, New York University , Pearson.